

وسجل واكيم بعض ملاحظات له
حول السياسة الفتوية للدولة ، فرأى
انها « تجد اساسها في انعدام التوازن
على صعيد السلطة والحكم » ، وقال ان
هذا الامر « لا تتحمل مسؤوليته جهة
واحدة في الحكم ، ولكن ايضا كل الفئات
الممثلة ، خاصة وان رئيس الحكومة
بضعفه اذا لم اقل اكثر ، يشجع على هذه
السياسة الفتوية ويشكل غطاء لها » .
ودعا واكيم « الى العمل جميعا على
اسقاط هذه الحكومة وتحميل المسؤولية
الاولى لرئيسها الذي سمع في الملعب
البلدي حقيقة راي الناس به على لسان
اهالي المخطوفين والمعتقلين وعلى السنة
كل الذين حضروا صلاة العيد » .

واعتبر واكيم ، في ملاحظاته كذلك
على السياسة الفتوية للدولة « انها جزء
من سياسة عامة للدولة على كافة الصعد
الداخلية والخارجية ، وهي سياسة
متكاملة ، والاتفاقية اللبنانية -
الاسرائيلية جزء منها ، وكذلك خطف
المواطنين وكبت الحريات والتمييز بين
الفئات اللبنانية وبين المناطق
اللبنانية » .

وحذر واكيم في حديثه من مخاطر اي
انسحاب اسرائيلي جزئي من لبنان ،

السياسة الفتوية
التي تتحملها
السلطة والحكم
والتي تشجع
على هذه
السياسة الفتوية
والتي تشكل
غطاء لها
والتي تدعو
الى العمل
جميعا على
اسقاط هذه
الحكومة
وتحميل
المسؤولية
الاولى
لرئيسها
الذي سمع
في الملعب
البلدي
حقيقة
راي الناس
به على
لسان
اهالي
المخطوفين
والمعتقلين
وعلى السنة
كل الذين
حضروا
صلاة العيد
والتي تعتبر
واكيم في
ملاحظاته
كذلك
على
السياسة
الفتوية
للدولة
انها جزء
من سياسة
عامة
للدولة
على
كافة
الصعد
الداخلية
والخارجية
والتي
هي سياسة
متكاملة
والتي
تتضمن
الاتفاقية
اللبنانية -
الاسرائيلية
التي هي
جزء
منها
والتي
تشمل
كذلك
خطف
المواطنين
وكبت
الحريات
والتمييز
بين
الفئات
اللبنانية
وبين
المناطق
اللبنانية
والتي
تدعو
الى
انسحاب
اسرائيلي
جزئي
من
لبنان